من اسكان الاولى وادراجها في الثاني ولاختلاف
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وهمزة الوصل
انما يدخل على الماضي والامر ولا يدخل على المضارع
واذا لم يمكن الادغام فيهما لما ذكرنا يتعين اثباتهما
او اثبات احديهما وحذف الاخرى ثم اختلفوا
في المحذوف منهما مذهب سيبويه الى ان المحذوفة
هي الثانية لان الثقل انما نشأ منها فهي اولى بالحذف
ولان الاولى انما زيدت للمضارعة فلو حذفت لاختل
المعنى وهذا معنى قوله وعينت الثانية لان الاولى
علامة والعلامة لا تحذف وذهب الكوفيون الى ان
المحذوف هي اولى دون الثانية لانها زايدة فهو
اولى بالحذف والمقام اختار مذهب سيبوية لا
مذهب الكوفيون قوله واسكنت الى قوله يكون
اولى اعلم انه انما اسكن الفاء في الفعل المضارع كالفاء
في يضرب لانه لو لم يسكن يلزم ما هو مرفوض في
كلامهم وهو توالي اربع حركات متواليات في كلمة
واحدة قلنا نعم الا ان توالي اربع حركات متواليات

فيلزم

قد لزم من وجود حرف المضارعة ولا يمكن اسكا نه
لتعذر الابتداء بالساكن فلما لم يمكن اسكانه
يكون اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف
الذي يلزم بسبب توالي اربع حركات اولى واخرى
اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وعينت الفاء جواب
عن اشكال مقدر توجيهه ظاهر مما قلناه قوله
ومن ثم الى قوله توالي الحركات اي ومن اجل ان
اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي
لزم توالي الحركات به اولى عينت الباء في ضرب
للاسكان لان الباء قريب من الحرف الذي كان توالي
اربع حركات لازما بسببه وهو النون قوله وسوى
بين المخاطب والغايبة الى قوله مع خفة الفتحة
اعلم انه قد سوي المخاطب والغايبة في الفعل
المضارع اذ يقال فيهما تضرب لانهما في الماضي هو
اصل المضارع مساويان الا ان الاستواء بينهما
في الماضي في التاء فقط لان في الحركة والسكون لانك
يقول في الماضي للمخاطب ضربت بفتح التاء وللمؤنث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)